

طوفان الأقصى

في قمة الرياض العربية- الإسلامية المشتركة

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

في أتون العدوان الإسرائيلي الانتقامي المجنون على الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، وما يتعرض له القطاع المحاصر من حرب إبادة وتدمير منهجية بربرية غير مسبوقة، يندى لها جبين الإنسانية بكل وقائعها الميدانية المفجعة، دعت دولة فلسطين لعقد قمة عربية طارئة، بالتشاور مع رئاسة القمة العربية الحالية، وهي المملكة العربية السعودية، التي أثنت على طلب دولة فلسطين ورحبت باستضافة القمة، في الوقت الذي كانت فيه الرياض تستعد لاستضافة القمة العربية الإفريقية ليتزامن موعد انعقاد القمتين، غير أن الرياض سارعت بدورها لطلب عقد قمة إسلامية بذات الوقت، مؤجلةً القمة العربية الإفريقية، رغم وجود عدد كبير من الوفود الإفريقية في الرياض، فاستعاضت الرياض عن القمة العربية الإفريقية بقمة سعودية - إفريقية، مكثفيةً بذلك في نفس الوقت الذي بادرت فيه لترتيب عقد القمة العربية الإسلامية المشتركة عوضاً عن القمتين،

وذلك ما تضمنه قرار هذه القمة المشتركة، الذي استهل ديباجته بإيضاح الغاية من دمج القمتين، وهدف القمة الطارئة المشتركة بقوله:

«نحن قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، المجتمعون بدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وبرئاسة صاحب السمو الملكي وليّ العهد، رئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية، قرّرنا دمج القمتين اللتين كانت كل من المنظمة والجامعة قررتا تنظيمهما، بطلب من المملكة العربية السعودية (رئاسة القمتين) ومن دولة فلسطين، وتعبيراً عن موقفنا الواحد في إدانة العدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وفي الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف، وتأكيداً على أننا نتصدى معاً لهذا العدوان والكارثة الإنسانية التي يسببها، ونعمل على وقفه وإنهاء كل الممارسات الإسرائيلية اللاشرعية التي تكرر الاحتلال، وتحرم الشعب الفلسطيني حقوقه، وخصوصاً حقه في الحرية والدولة المستقلة ذات السيادة على كامل ترابه الوطني، بمعنى أن القمة حددت الهدف والغاية التي تنعقد من أجلها، وهي وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من حماية حقوقه، خاصة حقه في الحرية والاستقلال».

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، أعادت القمة تأكيد أهم الأسس والمبادئ التي استندت إليها قراراتها، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1 - أكدت القمة على جميع قرارات كل من المنظمة والجامعة بشأن القضية الفلسطينية وجميع الأراضي العربية المحتلة، والمقصود هنا بجميع الأراضي العربية المحتلة هي الجولان العربي السوري ومزارع شبعا اللبنانية.

2 - واستذكرت جميع قرارات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

الأخرى إزاء القضية الفلسطينية وجرائم الاحتلال الإسرائيلي وحق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال في جميع أراضيه المحتلة منذ العام 1967، والتي تشكل وحدة جغرافية واحدة، بما يؤكد رفض الفصل بين الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة. وهو الفصل السياسي الذي يتمسك الاحتلال بفرضه وإدامته عبر التخطيط لإقامة إدارة منفصلة بقطاع غزة في اليوم التالي للحرب.

3 - أكدت القمة مركزية القضية الفلسطينية، ووقوف دول الأمتين العربية والإسلامية بكل طاقاتها وإمكاناتها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله وكفاحه المشروعين لتحرير كل أراضيه المحتلة، وتلبية جميع حقوقه غير القابلة للتصرف، وخصوصاً حقه في تقرير المصير والعيش في دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

4 - أكدت القمة أن السلام العادل والدائم والشامل، الذي يشكل خياراً إستراتيجياً هو السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وحمايتهم من دوامات العنف والحروب، لن يتحقق من دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحلّ القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين.

5 - أكدت القمة استحالة تحقيق السلام الإقليمي بتجاوز القضية الفلسطينية أو محاولات تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، وأن مبادرة السلام العربية التي أيدتها منظمة التعاون الإسلامي مرجعية أساسية.

6 - حملت القمة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية استمرار الصراع وتفاقمه نتيجة عدوانها على حقوق الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وسياساتها وممارساتها الممنهجة وخطواتها الأحادية

اللاشرعية، التي تكرس الاحتلال وتخرق القانون الدولي، وتحول دون تحقيق السلام العادل والشامل.

7- أكدت القمة أن إسرائيل وكل دول المنطقة لن تنعم بالأمن والسلام ما لم ينعم بهما الفلسطينيون ويستردون كل حقوقهم المسلوبة، وأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يهدد لأمن المنطقة واستقرارها وللاأمن والسلم الدوليين.

8- أدانت القمة جميع أشكال الكراهية والتمييز وكل الطروحات، التي تكرس ثقافة الكراهية والتطرف.

9- حذرت القمة من التدايعيات الكارثية للعدوان الانتقامي الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يرتقي إلى جريمة حرب وجريمة إبادة جماعية، وما ترتكبه خلاله من جرائم همجية أيضاً في الضفة الغربية والقدس الشريف، وتحذّر كذلك من الخطر الحقيقي لتوسع الحرب، نتيجة رفض إسرائيل وقف عدوانها وعجز مجلس الأمن تفعيل القانون الدولي لإنهائه.

ضمن هذه الرؤية للصراع في المنطقة، وعلى أساس هذه المبادئ والمرجعيات، كانت القمة المشتركة التي جمعت سبعة وخمسين دولة عربية وإسلامية، وفي لحظة تاريخية فارقة وحاسمة للقضية الفلسطينية، تحدّد أهدافها وتعلن موقفها المشترك الذي تجاوز عن سقف الدفاع عن القضية والشعب الفلسطيني بوقف العدوان، إلى المشاركة في تحقيق أهداف الشعب في الحرية والاستقلال بإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام، وهو الهدف النبيل الذي يناضل الشعب الفلسطيني من أجل تحقيقه وتحلم به شعوب المنطقة والعالم، وهو الهدف المشروع الذي بقي هدفاً محورياً ومركزياً على امتداد عقود الصراع الطويلة المريرة، والذي لا جدال

وتشكيك في مكانته وأولويته، وأنه يمثل الهدف المعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية، الذي لا يختلف عليه أو معه اثنان.

ولكن السؤال حول هذا الهدف القديم الجديد المتواصل الطرح بصيغته المحددة ويشكل فصلاً دائماً بينوده المتعددة في كل قرارات القمم وغيرها من المؤتمرات والمشاركات منذ عقود بعيدة، ما زال قيد التسجيل النصي بالوثائق الرسمية، ليتحول إلى فعل يرتب نتيجةً بتحقيقه واقعاً يعيشه الشعب الفلسطيني والمنطقة كما العالم، لينعكس حرية وعدلاً وإنصافاً وسلاماً وازدهاراً واستقراراً تنعم به شعوب ودول هذه المنطقة.

السؤال هنا يتعلق بآليات تنفيذ القرارات، وليس بمجرد إعادة إدراجها في مخرجات القمم والمؤتمرات ربما بصياغات جديدة وشيء من مراعاة المستجدات الخاصة بتطورات الصراع والوقائع الميدانية، أو بإعادة التأكيد على تلك القرارات مجدداً دون إرادة حقيقية وقوية تعكس مستوى الشراكة الواسعة في تبينها وإصدارها، وتذهب فعلاً إلى مستويات ودروب التنفيذ بما يحقق نتائجها، فالعبرة هنا بالنتائج وليس فقط بمنطوق القرار وإنما بنتائج تنفيذه.

في الحقيقة، ارتأى الكثير من المتابعين والمعنيين في الأطر السياسية والفكرية، والرسمية والأهلية، أن قرارات القمة المشتركة لم ترق إلى مستوى الحدث، وأن مضمون هذه القرارات لم يكن بالمستوى المأمول والمطلوب لمواجهة حرب الإبادة والتدمير الإسرائيلية على قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي المتواصل في الضفة الغربية، بما فيها القدس، قبل وبعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حيث بلغ العدوان على القدس والمقدسات مستوى غير مسبوق، بقيادة حكومة اليمين الإسرائيلي والمستوطنين الاستعماريين برئاسة نتنياهو وطاقم سموتريتش وبن غفير، وإصرارهم على مواصلة تنفيذ مشاريع الاستيطان والتهويد والاقتلاع

والتهجير وممارسات الفصل العنصري والتطهير العرقي واستهداف المقدسات والممتلكات بحرب معلنة على الوجود الفلسطيني بصورة رسمية وساخرة.

ولعل هؤلاء كانوا على حق في أن مضمون القرارات المعتمدة والصادرة عن القمة لم تكن تعبر عن مستوى غضب الشارع العربي الإسلامي واندفاعه القومي وألمه الكبير وتعاطفه العميق مع الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل ما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، من فظائع ومجازر وتدمير هائل وما تحدثه آلة الحرب الإسرائيلية من قتل ودمار وتهجير واقتلاع للمدنيين، في أكبر مجزرة إنسانية يعيشها العالم، تتوالى فصولها يومياً على البث التلفزيوني الحي والمباشر. ولم تكن تلك القرارات بمستوى مواجهة الاستحقاق التاريخي لهذه المحطة الحاسمة من محطات الصراع بأدواته العدوانية العسكرية وأهدافه ومخططاته الإستراتيجية.

في المقابل، هناك أيضاً من أهل الفكر والسياسة من يرى العكس، وأن قرارات القمة قد استجابت لما تتطلبه مواجهة هذه اللحظة التاريخية الفارقة إلى حد كبير أو إلى حد منطقي وكاف في ظل موازين القوى وإمكانات الدول وظروفها، وهذا بطبيعة الحال أمرٌ لا غنى عنه في فهم وإدراك مستوى مواقف الدول، وفي فهم وإدراك مدى محصلات التوافق بين مواقف وإمكانات ورؤى الدول المشاركة أو الأعضاء في المنظمات والمؤتمرات، بما فيها القمم العربية أو الإسلامية، فالقرارات المتخذة هي محصلة التوازن والتوافق بين إرادات متنوعة ومتعددة للدول، تنجم عن تفاوض وجدل قد لا يكون سهلاً لصياغتها بموقف جماعي مشترك.

غير أن ما يمكن إضافته هنا بشأن مضمون قرارات قمة الرياض ومستوى ارتفاع السقف، الذي بلغته في تحديد الأهداف وآليات تحقيقها، خاصة كان ذلك البعد الخاص برؤية الدول السياسية ومقاربات تحليل أسباب وأهداف وأدوات واصطفافات الحرب والعدوان الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول،

وهي بالمناسبة مقاربات متعارضة إلى حد التناقض تركت ظلالاً على مضمون القرارات لتكون مخرجات القمة والقرارات الصادرة عنها هي قرارات الحد الأعلى الممكن والأفضل، الذي يمكن التوافق عليه بالصيغة الجماعية والمشاركة. وبالتأكيد، فإن هذا الحد أو المستوى للقرارات وطبيعة مضمونها المعبر عن الإرادة الجماعية للدول العربية والإسلامية، هو في الحقيقة، وإن كان بحدوده الدنيا فإنه أمر إستراتيجي أساسي قياساً إلى احتمالات غياب مثل هذه القرارات أو الانقسام بشأن تبنيها وإصدارها في مثل هذه اللحظة التاريخية، بمعنى أن صدور قرار جماعي عربي إسلامي بالحد الأدنى لسقف الموقف هو أفضل من غياب مثل هذا الموقف، بل إن القراءة العميقة للواقع العربي الإسلامي وبما يصطدم به هذا الواقع من تحديات ويواجهه من ضغوط وتهديدات من جهة، وللسياق التاريخي لقرارات القمة العربية وكذلك الإسلامية جميعها عوامل تطرح ضرورة إعادة تقييم مضمون قرارات القمة على قاعدة التدرج السياسي لمتابعة التنفيذ وصولاً لتحقيق الهدف، وذلك عبر التدرج الآتي:

- 1 - منطوق القرار بمضمونه المعبر عن حقيقة وجدية وجماعية الموقف.
- 2 - مدى الالتزام الإرادي والطوعي التلقائي بذلك المضمون وفق منطوقه، وليس باستمرار الاجتهاد في تأويله، خاصة ونحن نعلم أن لا شيء ملزماً بقرارات القمة، وإنما الأساس هو الالتزام الذاتي، وما أكثر القرارات التي انفرط عقد الالتزام بها.
- 3 - تطوير آليات تطبيق القرار ومتابعة تنفيذه بجهد ودور وشراكة عملية وصولاً لتحقيق الهدف في الإطار الجماعي، وهذه آفة قرارات القمة المزمنة التي تضع نصوصاً تترك للزمن أمر تطبيقها وتحقيق أهدافها.

ضمن هذا التدرج، فإن موضوع منطوق القرار ومضمونه يكتسي أهمية أولى، غير أن الالتزام بهذا المنطوق لا يقل أهمية، بل هو المحدد في مدى جدية هذا القرار والمقدمة الأساسية الضرورية لمتابعة تنفيذه وفق البند الثالث من التدرج، فلا فائدة أبداً من الموافقة على إصدار القرار بنية الإفلات أو التحلل من الالتزام به.

إن مضمون قرارات قمة الرياض الطارئة المشتركة يطرح حقيقة تحدياً كبيراً بشأن الالتزام بمنطوقها والتقييد الجماعي التام بهذا المضمون، الذي وضع مجموعة من العناصر والحدود الأساسية المهمة للتصدي العربي والإسلامي للعدوان بنصرة الشعب الفلسطيني ودعم صموده ومواجهته لآلة الحرب الإسرائيلية، وكذلك في مواجهة أهداف الحرب الإسرائيلية المعلنة ووقائعها الفظيعة المجنونة، وفي ما ترسمه وتخطط له وتعمل على إنفاذه، من إبادة وتدمير واقتلاع وتهجير جديد واسع النطاق وإحداث نكبة جديدة للشعب الفلسطيني وإعادة رسم الخريطة السياسية الجغرافية السكانية بفلسطين والمنطقة عبر خلق واقع جديد بترتيبات ما بعد الحرب.

وقد وضعت القمة إطاراً، يشمل في بنوده وعناصره، ما يجعل من مجرد الالتزام بتلك العناصر والبنود التزاماً تاماً، إطاراً لرافد يساعد بالأدوات السياسية والدبلوماسية والقانونية والإعلامية، كما الدعم المادي والإغاثي، بالمواجهة والتصدي ولو بحدوده الدنيا أو بالإمكانات المتاحة والممكنة، وتوفير متطلبات القدرة على إحباط المخططات والأهداف الإسرائيلية بمفهوم دفاعي عن الوجود والقضية الفلسطينية. وقطعاً فإن هذا رافد يؤسس لمسار سياسي يفضي إلى مواصلة الجهد والعمل على إنصاف الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإنقاذ القدس وتجسيد الدولة المستقلة هدف الأهداف الفلسطينية العربية الإسلامية، الذي تبنته وأصدرته القمة المشتركة.

فما هي العناصر الأساسية في مضمون القرار وآليات إنفاذه، امتداداً إلى ضوابط وحدود أو سيناريوهات ما بعد الحرب التي يمكن استخلاصها من مضمون القرارات.

أولاً: في مضمون القرار المكون من 31 بنداً، تفرّعت بالإجمال إلى العناصر الآتية:

1 - إدانة العدوان الإسرائيلي وجرائم الحرب والمجازر الوحشية، ورفض توصيف الحرب الانتقامية بأنها دفاع عن النفس. وهو برأينا المبرر الذي عملت إسرائيل وحلفاؤها على تسويقه بقوة لمحاولة شرعنة حرب الإبادة، وتأسيس الرواية برمتها على أنها بدأت في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وليس من أكثر من خمسة وسبعين عاماً من النكبة عام 1948.

2 - مطالبة مجلس الأمن بإدانة التدمير الهمجي للمشافي، ومنع إدخال الدواء والغذاء والوقود والاتصالات والعقوبات الجماعية، وفرض إلزام إسرائيل بالقانون الدولي، وفي الواقع ما زال مجلس الأمن عاجزاً عن القيام بدوره واختصاصه بشأن الحرب ومجرياتهما وتداعياتهما، بما في ذلك الدعوة لوقف إطلاق النار، بسبب الحماية الأمريكية لإسرائيل والدعم الأمريكي لاستمرار الحرب وقرار الفيتو الأمريكي.

3 - استنكرت وحذّرت من المعايير المزدوجة في تطبيق القانون لتحسين إسرائيل، لما في ذلك من انتقائية لتطبيق القيم الإنسانية، ما سيؤثر على مواقف الدول العربية والإسلامية من خلال الصدع بين الحضارات والثقافات.

4 - إدانة ورفض محاولات التهجير خارج القطاع والتهجير من الشمال إلى

الجنوب، باعتبارها جريمة حرب، وأكدت الرفض الكامل والمطلق والتصدي الجماعي لأي محاولة تهجير من غزة أو الضفة، بما فيها القدس. وفي الواقع ما زال التهجير والاقتلاع هدفاً إسرائيلياً، سواء في غزة أو الضفة، وخاصة في غزة، حيث تم فعلاً دفع السكان بالقوة الساحقة من شمال القطاع إلى جنوبه، وتجري ضغوط لدفعهم نحو جنوب الجنوب من خان يونس لرفح.

5 - إدانة قتل المدنيين، وكذلك جرائم القتل التي ترتكبها قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين والممارسات، بما فيها الاستيطان والاعتداء على المقدسات والعمليات العسكرية ضد المدن والمخيمات، وضرورة توفير الحماية للشعب الفلسطيني مع إدانة الأفعال وتصريحات الكراهية والعنصرية لوزراء إسرائيليين، والتهديد باستخدام النووي في غزة، كذلك قتل الصحفيين والأطفال والنساء والمسعفين واستخدام الأسلحة المحرمة والفوسفور الأبيض.

ثانياً: في آليات تطبيق قرارات القمة

آليات عمل القمة:

ما يمكن استخلاصه من محتوى قرارات القمة، أنها شملت على آليات تنفيذ القرارات في المجالات: الإغاثية والسياسية والقانونية والمالية والاقتصادية على النحو الآتي:

1 - في البعد الإغاثي:

1 - كسر الحصار وفرض إدخال المساعدات.

2 - دعم الجهود المصرية وكل ما تتخذه من خطوات لمواجهة تبعات العدوان.

في الحقيقة، أمكن بعد ضغط وجهود دولية مكثفة، البدء بإدخال متدرج لمواد تموينية وطبية متواضعة، وأثناء هدنة الأيام السبعة، ارتفع معدل إدخال المواد الإغاثية، غير أنها بالمجمل لم تكن كافية لا كماً ولا نوعاً، وكانت نسبة دخول الإغاثات لا تزيد على 10% من احتياجات القطاع، واستمرت إسرائيل بتحديد نوع وكميات وأماكن توزيع هذه الإغاثات الضئيلة، فيما تشتد احتياجات السكان بالقطاع، وخاصة بالمجال الطبي بعد تدمير المشافي، وفقدان المواد والاحتياجات الأساسية، ووصول القطاع لحافة المجاعة. بمعنى أن كسر الحصار وفرض دخول المساعدات لم يكونا فعالين بآلية البعد الإغاثي.

2 - في البعد السياسي:

1 - مطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار حاسم ملزم يفرض وقف العدوان، وهو الأمر الذي لم يحدث بعد للأسباب المذكورة آنفاً.

2 - تشكيل لجنة وزارية مشتركة تضم: السعودية، مصر، الأردن، فلسطين، قطر، تركيا، إندونيسيا، نيجيريا، والأمين العام لجامعة الدول العربية، كذلك الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ومن يرغب في الانضمام من الدول الأعضاء.

وهنا أيضاً، لا بد من الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد أخفق باتخاذ أي قرار بشأن غزة يدعو لوقف إطلاق النار، وليس كما تطلعت القمة بإصدار قرار ملزم يفرض وقف العدوان. مع أن اللجنة الوزارية تشكلت فعلاً وبدأت اتصالاتها مع الدول الكبرى، خاصة أعضاء مجلس الأمن الدائمين، باستثناء الدولة الأهم الدولة الحامية للحرب الإسرائيلية، وهي الولايات المتحدة، الوحيدة القادرة على الضغط على إسرائيل وتسهيل مهمة مجلس الأمن.

ج - في المسار القانوني:

1 - الطلب من المدعي العام للجنايات استكمال التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

2 - دعم المبادرات القانونية والسياسية لدولة فلسطين لتابعة جرائم الاحتلال، بما في ذلك أمام محكمة العدل الدولية ولجنة التحقيق المنشأة بقرار من مجلس حقوق الإنسان.

3 - إنشاء وحدة قانونية وإعلامية، وأخرى إعلامية في الأمانة العامة للجامعة الدول العربية لتوثيق ورصد الجرائم الإسرائيلية وإعداد المرافعات القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ويأتي إدراج هذه القرارات ذات المضمون القانوني بمخرجات القمة استمراراً للجهود العربية والإسلامية المبذولة في هذا المسار لجهة دعم توجه ومبادرات دولة فلسطين، بالإضافة الجديدة هي إنشاء الوحدة القانونية كتجربة جديدة تحت الاختبار.

د - في مسار الدعم المالي:

1 - تفعيل شبكة الأمان المالية للسلطة الفلسطينية، عملاً بما أقرته قمة بغداد بتاريخ 29 / 3 / 2012 بتوفير شبكة أمان مالية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي شهرياً للسلطة الوطنية الفلسطينية، لمواجهة الأزمات المالية التي تتعرض لها جراء قيام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بحجز أموال الضرائب الفلسطينية المستحقة وحجب بعض الأطراف الدولية للمساعدة المالية.

2 - دعم الأونروا، من خلال حثّ الدول العربية على تسديد مساهمتها المقررة

سنوياً لدعم الأونروا بنسبة 7,8 % من الميزانية العامة للأونروا، وتشجيع الدول الأعضاء على عقد اتفاقيات دعم وتمويل ثنائية متعددة السنوات مع الأونروا.

3 - حشد الشركاء الدوليين لإعادة الإعمار فور وقف العدوان، للتخفيف من آثار الدمار الشامل للعدوان الإسرائيلي فور وقفه. حيث من المتوقع وصول تكلفة إعادة الإعمار إلى مليارات الدولارات، وأن تتجاوز بكثير سابقاتها التي أعقبت جميع جولات التصعيد. إذ ستواجه عملية الإعمار صعوبات كبيرة، بسبب الحصار الإسرائيلي والقيود على دخول المواد الأساسية، مثل الإسمنت والحديد والزجاج والوقود.

بالإضافة إلى هذه المسارات الجماعية لمتابعة تنفيذ قرارات القمة المشتركة، دعت القمة في البند الثاني عشر من قراراتها، الدول منفردة لممارسة الضغوط واتخاذ الإجراءات الرادعة التي تراها تصدياً لجرائم الاحتلال.

ثالثاً: في سيناريوهات ما بعد الحرب: لم تتعرض القمة في قراراتها بالصيغة المباشرة لترتيبات اليوم التالي للحرب بمعناها السياسي، ولم يكن هذا الأمر مطروحاً على القمة، باعتبار أن الأهمية القصوى كانت لوقف الحرب والعدوان، وليس النظر في ترتيبات اليوم التالي للحرب، غير أن العديد من السيناريوهات المطروحة على الساحة الدولية والإسرائيلية عبر وسائل الإعلام ومراكز الدراسات، والعديد من التصريحات الرسمية، تركت أثراً يبلور رداً من القمة بصورة غير مباشرة من خلال تأييد مجموعة من القواعد والأسس للتعاطي مع هذا الموضوع، وكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، تمثلت هذه المبادئ والأسس بالآتي:

1 - حددت القمة أن (م.ت.ف) هي الممثل الشرعي، طالبت الفصائل

والقوى للتوحد تحت مظلتها وأن يتحمل الجميع مسؤولياته في ظل شراكة وطنية بقيادة (م.ت.ف).

2- التمسك بخيار السلام لإنهاء الاحتلال وحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي وفق الشرعية والمبادرة العربية باعتبارها: أولاً، الموقف التوافقي الموحد، وثانياً، أساس جهود إحياء السلام، وثالثاً، باعتبارها الشرط المسبق للسلام والتطبيع، كما جاءت بتسلسل بنودها الكاملة، وطالبت بالتحرك الفوري لإطلاق عملية سياسية لفرض السلام على أساس حلّ الدولتين، الذي يلبي جميع حقوق الشعب الفلسطيني، باعتبار أن عدم إيجاد هذا الحل العادل وتجاهل العدوان والإرهاب الإسرائيلي ستكون له آثاره الخطيرة، وسيفاقم الوضع المتدهور الذي يقتضي عقد مؤتمر دولي.

3- رفض أي طروحات تكررّس فصل غزة عن الضفة، مع تأكيد أن أي مقارنة مستقبلية لغزة يجب أن تكون في سياق الحل الشامل الضامن لوحدة غزة والضفة أرض دولة فلسطين.

ولا يخفى أنه إلى جانب تدمير الحياة في قطاع غزة، فإن الهدف الإسرائيلي المتمثل بتهجير سكان القطاع، يبقى هدفاً إسرائيلياً قائماً على الأقل بتقليل الكثافة السكانية، وتقليص المساحة الجغرافية، مع استمرار السيطرة الأمنية، وفصل القطاع عن الضفة الغربية. وفي ذلك تجمع المصادر الإسرائيلية على أن:

1 - مسألة اليوم التالي مهما كانت مهمة، فإنها ثانوية لخطة الحرب، لأن القيادة الإسرائيلية ملزمة بالتركيز على النصر الحاسم باستيفاء أهداف الحرب وهي تدمير حماس، ورفض وجودها بتصفيتها حيثما كانت وإعادة المخطوفين.

2 - النصر التام ضرورة لاستمرار وجود إسرائيل كدولة قوية مستقلة،

أعداؤها مرتدعون، ولإعادة سكان الغلاف كما هو مهم لليهود العالم، وألا تتم ملاحقتهم، ولتحقيق هذا النصر ينبغي تغيير قواعد اللعبة، ومفهوم الأمن لإسرائيل على أساس المبادئ الآتية:

1 - الانتقال من قواعد الردع إلى الدفاع الحاسم، أي التعبير الجوهرى بمفهوم الأمن.

2 - أوصلو وفك الارتباط أخطاء جسيمة، ولكن محظور العودة إلى تحمل المسؤولية المدنية في غزة.

3 - إسرائيل غير معنية بتسوية واتفاقيات سلام في غزة، ومحظور ربط الوضع في غزة بأي حلول سياسية.

4 - ليس مهماً من هي الجهة التي ستتحمل المسؤولية المدنية في غزة، التي يجب أن تتحول إلى مكانة مشابهة، أو أقل بمكانة مناطق (B) في الضفة لسنوات طويلة.

5 - السلطة بحالتها اليوم لن تكون جزءاً من المسؤولية المدنية في غزة.

6 - القطاع مجرد من السلاح وتحت الرقابة بكل ما يدخله، والجيش يدخل غزة بكل مكان وزمان لمتابعة أي تهديد.

7 - بناء منطقة أمنية بعرض عدة كيلومترات على طول الجدار الفاصل، مكشوفة تماماً وعبارة عن منطقة موت لكل من يدخلها دون إذن مسبق.

إن الموت والتهجير المخطط له كنتيجة وهدف إسرائيلي للحرب، يجري تنفيذه في وقائع الحرب الجارية بكل فظاعة ودموية، ففي 21 / 11 / 2023 وخلال كلمته أمام اجتماع اللجنة الاستشارية للأونروا، قال المفوض العام للوكالة السيد فيليب

لازاريني إنه «ليس هناك مكان آمن لسكان غزة، فهم ليسوا بأمان في بيوتهم، ولا في المرافق تحت علم الأمم المتحدة، ولا في المشافي، ولا في الشمال، ولا في الجنوب». فمنذ بدء العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة، تم إجبار أكثر من مليون وسبعمائة ألف فلسطيني في قطاع غزة بقوة السلاح العاتية على النزوح، حيث لجأ منهم حوالي 930 ألفاً إلى 156 منشأة تابعة للأونروا طلباً لتوفير الحماية الدولية تحت علم الأمم المتحدة، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضربت عرض الحائط بالقانون الدولي واستهدفت عن عمد المنشآت التابعة للأونروا، والتي تزود الوكالة سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإحداثياتها بصورة يومية لتجنب القصف.

ويأتي الاستهداف المتعمد لمنشآت الأونروا وسط صمت وتواطؤ دولي تجاه هذه الجريمة، التي تستوجب المحاسبة والملاحقة لمرتكبيها، هذا الاستهداف المتعمد الذي يأتي في إطار السياسة الإسرائيلية المعلنة لتنفيذ التهجير القسري لسكان قطاع غزة، وهو ما ظهر جلياً في تصريح وزير المالية الإسرائيلي بأن التهجير الطوعي لسكان قطاع غزة لدول العالم هو الحل الإنساني الأنسب، وهو ما تنفذه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، من خلال جعل قطاع غزة مع تواصل العدوان الوحشي مكاناً غير آمن وغير قابل للحياة، مما يجبر السكان قسراً على النزوح المخطط له، الهجرة الطوعية عبر الممرات الإنسانية.

ما تقدم يبين أهمية قرارات قمة الرياض، بغض النظر عن الاتفاق أو عدمه بشأن مستوى هذه القرارات وقوتها لمواجهة العدوان الإسرائيلي وصدّه هذا العدوان انتصاراً للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وفي القلب منها مدينة القدس، وما تتعرض له بتكثيف وتوسيع نطاق تنفيذ مخططات لتصفية القضية الفلسطينية بهذه المجازر الرهيبة، التي لا يتحملها ضمير إنساني حي، أو يتخيلها

عقل إنساني سوي، نعم إن العبرة في النتائج، وإن قرارات قمة طوفان القدس ستبقى برسم التاريخ، الذي سيشهد ويسجل أن قوة هذه القرارات ومدى الالتزام بمنطوقها ومدى فعالية آليات تطبيقها ستحددها نتائج هذه الحرب، آثاراً وتداعيات على الشعب والقضية الفلسطينية. فيما يبقى أصل الوجود والقدرة الحقيقية على المواجهة والصمود وتحقيق الانتصار هو الشعب الفلسطيني، بحشد عناصر قوته الذاتية، وهو أحوج إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى من كل قواه وفصائله وفئاته لمواجهة هذه الحرب المصيرية، ويواصل صموده ونضاله مهما عظمت التضحيات وطالت الأيام والمسافات.